التقرير السنوي لشركة نصير ومشاركوه - محامون

2025

فهرس المحتويات

الخبرة والتأسيس

الرسالة والرؤيا

رسالة المدير العام

فريق العمل

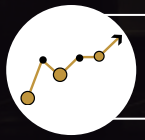
مؤشرات الأداء

النشاط القانوني لشركة نصير ومشاركوه – محامون للعام 2025

الأهداف والتطلعات

الخبرة والتأسيس

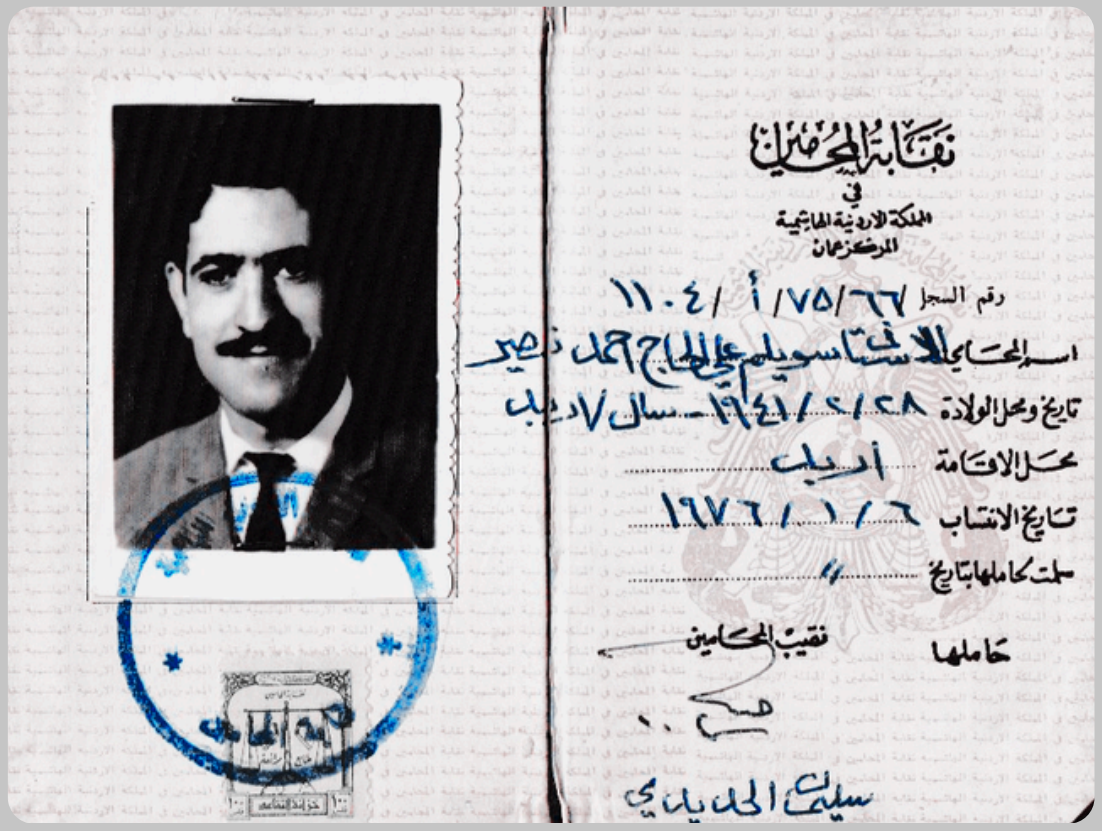

نصير ومشاركوه – محامون هي شركة تمارس أعمال المحاماة وتتخذ من عمّان – الأردن مقرًا لها. تضم الشركة فريقًا متميزًا من المحامين المتخصصين ذوي الخبرات المتنوعة، يجمعهم هدف مشترك هو تقديم خدمات قانونية عالية المستوى تلبي احتياجات العملاء بمختلف قطاعاتهم، حيث انطلقت الشركة من أسسٍ راسخةٍ في الفكر القانوني والممارسة المهنية، لتكون امتداداً لمسيرةٍ عريقةٍ من الخبرة المتراكمة والتخصص العميق في شتى فروع القانون امتدادًا لمكتب المحامي سويلم علي نصير الذي تأسس في عام (1976).

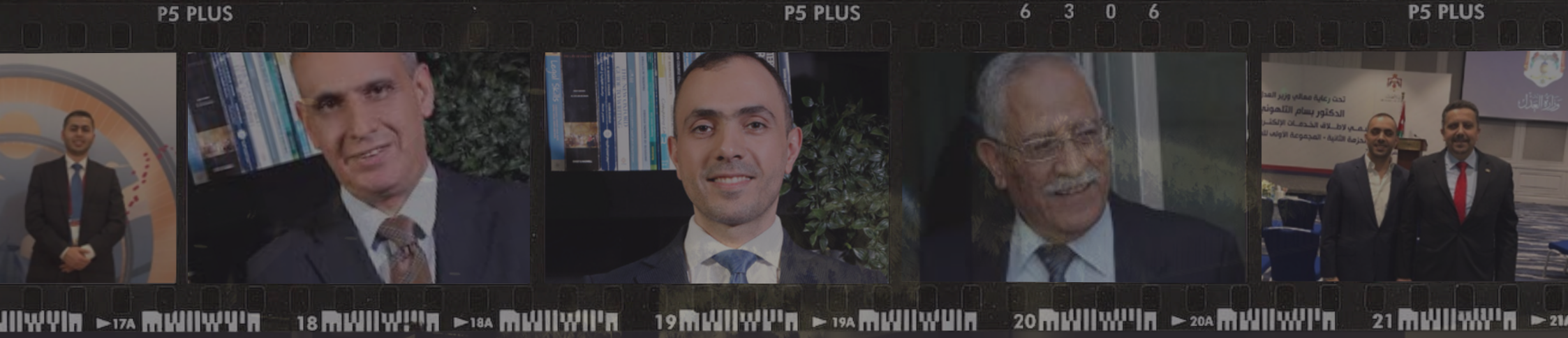

الرسالة والرؤية

نؤمن أن القانون ليس مجرد مهنة، بل رسالة حضارية تُترجم مبادئ العدل إلى واقعٍ ملموس، وتحوّل النصوص إلى وسيلة حماية، والحقوق إلى ممارسات. رسالتنا هي صناعة الحلول القانونية التي تتجاوز التفسير إلى التأثير، وتجمع بين الحكمة والخبرة، لخدمة عملائنا في كل ركن من أركان العالم بثقة، واحتراف، ونزاهة. نلتزم بأن نكون شركاء استراتيجيين لعملائنا في رحلتهم نحو النجاح، ولا نكتفي بممارسة القانون، بل نُعيد تشكيل معناه في كل قضية نخوضها ونحوّل التعقيد إلى وضوح، والاختلاف إلى توافق، والمنازعة إلى استقرار.

رسالة المدير العام

في زمنٍ تتبدّل فيه الموازين وتتسارع التحوّلات، يبقى الثبات على المبادئ هو جوهر القوة، وتبقى الإرادة الواعية هي ما يصنع الفارق بين من يعبر العاصفة، ومن تُغرقه الرياح. عامٌ آخر يطوي صفحاته، تاركًا خلفه مشهدًا من التحديات التي اختبرت الصبر والإصرار، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن صلابة مؤسستنا وعمق رؤيتها. لقد مضت شركة نصير ومشاركوه – محامون بخطى واثقة، وسط محيطٍ متقلب، وظروفٍ استثنائية. ولم يكن إنجازنا ثمرة صدفة، بل نتيجة إيمانٍ راسخ بأن التميز يبدأ من الالتزام، وأن النجاح لا يقاس إلا بالإنجاز وحده. ومن خلال فريقنا القانوني، وبدعم عملائنا وشركائنا، حافظنا على حضورنا القوي لحماية مصالح عملائنا ودعمهم لتخطي مرحلة مليئة بالتحديات مؤكدين أن الاحترافية ليست خيارًا، بل هوية. في كل عامٍ جديد، نكتب فصلًا آخر من مسيرتنا القانونية ونُجدّد العهد على أن نواصل المسير بذات العزيمة والبصيرة، حاملين رسالة العدالة في أسمى صورها, ختامًا، أتقدّم بخالص التقدير لكل من آمن برؤيتنا وشاركنا الطريق، عملاءً وشركاء وزملاء فأنتم بحارنا وشراعنا والغاليات الجواهر.

معن سويلم نصير

فريق العمل

محامٍ وشريك إداري في شركة نصير ومشاركوه – محامون منذ عام 2014 وحتى تاريخه.

محام وشريك إداري في شركة نصير ومشاركوه-محامون، متخصص في مجال الشركات وصياغة العقود، وبخبرة عملية منذ عام 2009 وحتى تاريخه في المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، أعمل منذ سنوات كمدير ومستشار قانوني لدى كبرى شركات المحاماة في الأردن، ولي باع وخبرة في مجال البنوك والشركات الكبيرة والمتوسطة، ومتخصص في مجال تقديم الاستشارات القانونية وفي صياغة العقود على اختلاف انواعها، ومتحدث باللغتين العربية والانجليزية. مسؤول عن إدارة وتشغيل فريق عمل قانوني متخصص في تقديم الاستشارات القانونية المتقدمة، وصياغة العقود، والتقاضي، والتحكيم، وخدمات الشركات والبنوك وفق أعلى المعايير المهنية والدولية.

أحمل درجة الماجستير في الأسواق المالية الدولية من جامعة لندن (UEL) – المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة عمان الأهلية. تركزت خبرتي القانونية على تمثيل الشركات الكبرى والمتوسطة في نزاعات مالية واستثمارية معقّدة، إضافة إلى خبرة متقدمة في تأسيس الشركات، وإعادة هيكلتها، وصياغة الاتفاقيات المحلية والدولية. وقد شغلت سابقًا منصب مستشارًا قانونيًا ورئيسًا لقسم الشركات في إحدى كبرى شركات المحاماة في الأردن.

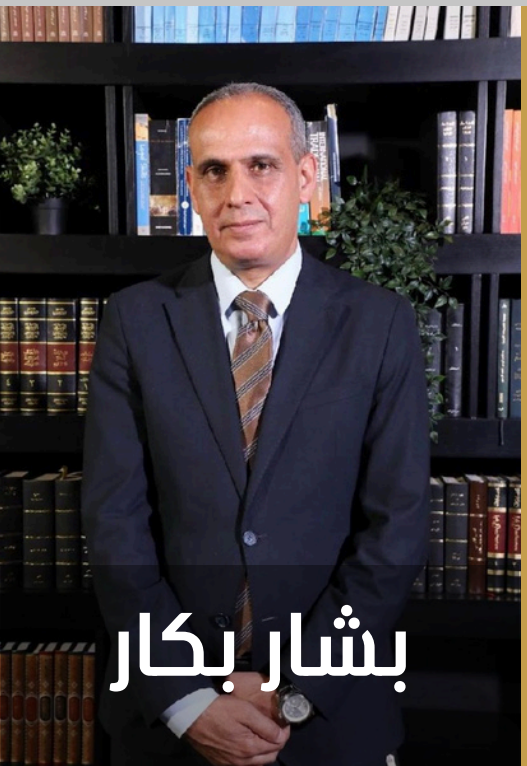

محامٍ شريك ورئيس قسم القضايا في شركة نصير ومشاركوه – محامون .

أتولى إدارة قسم القضايا والإشراف على فريق متخصص في مختلف مجالات التقاضي المدني والتجاري والجزائي والإداري، بما يشمل وضع استراتيجيات التقاضي، وتقييم المراكز القانونية، وتمثيل العملاء أمام جميع درجات المحاكم والهيئات القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية.

أحمل درجة الماجستير في القانون الخاص من جامعة جدارا في المملكة الأردنية الهاشمية (2012)، ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة مؤتة (1994–1998).

وأمتلك خبرة قانونية عملية ممتدة منذ عام (2002) وحتى تاريخه، مكّنتني من بناء سجل مهني راسخ في إدارة الملفات القضائية المعقدة، والتعامل مع مختلف أنواع المنازعات بكفاءة عالية. أقدّم خدمات قانونية متكاملة تشمل إعداد المذكرات واللوائح والدفاعات، وصياغة ومراجعة العقود والمستندات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافةً إلى تقديم الاستشارات المتخصصة في مجالات القانون التجاري والمدني، وتنفيذ الأحكام، وتسوية النزاعات. وأسعى من خلال مهامي إلى ضمان حماية مصالح العملاء، وتقديم حلول قانونية فعّالة تستند إلى فهم عميق للتشريعات والاجتهادات القضائية السارية في المملكة.

طارق الديري

محامٍ شريك ورئيس قسم الشركات في شركة نصير ومشاركوه – محامون.

أتولى إدارة قسم الشركات الذي يضم فريقًا قانونيًا متخصصًا في أعمال الشركات والاستثمار.
أحمل درجة الماجستير في القانون التجاري والاقتصادي الدولي من جامعة غرب إنجلترا في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية.
أقدّم خدمات شاملة في مجالات تأسيس الشركات وهيكلتها، وصياغة وتدقيق الاتفاقيات باللغتين العربية والإنجليزية، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها داخل الأردن وخارجه، ولا سيما في دول الخليج والاتحاد الأوروبي. يشمل عملي تقديم الخدمات القانونية لقطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والاتصالات، بما في ذلك تأسيس الكيانات وترخيص الأنشطة إضافةً إلى حماية حقوق الملكية الخاصة بأنشطة التكنولوجيا مثل الشيفرة المصدرية، إضافة إلى مساعدة الشركات في الحصول على الإعفاءات الضريبية وفقاً للقانون. كما أقدم الاستشارات في مجال حماية البيانات الشخصية وأمثل عدداً من الشركات بصفتي مراقب بيانات شخصية. وإلى جانب ذلك، أتولى التوكل عن الموكلين في القضايا التجارية والبنكية والاعتمادات المستندية وقضايا النقل البحري والمنافسة غير المشروعة.

عمار أبو عاصي

محامي مزاول وعضو في قسم التقاضي والتحكيم لدى شركة نصير ومشاركوه-محامون.

حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية في عمان مع مرتبة الشرف وعلى مشارف إنهاء متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون من الجامعة الأردنية.
متخصص في مجال التقاضي والتحكيم والقضايا النوعية، وبخبرة عملية منذ عام 2022 وحتى تاريخه في المملكة الأردنية الهاشمية.
أملك خلفية قانونية واسعة تجمع بين أساس أكاديمي قوي وخبرة عملية متنوعة تجمع بين التقاضي وتمثيل العملاء. وتشمل خبرتي التعامل مع قضايا متخصصة، من أبرزها: القضايا التجارية والمصرفية، قضايا الشركات والحوكمة، دعاوى التعويض والمسؤولية المدنية، منازعات العقود، قضايا المنافسة غير المشروعة، قضايا النقل البحري والجوي، والنزاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والاتصالات. كما أمارس التحكيم التجاري وتمثيل الأطراف في المنازعات ذات الطابع الفني والاقتصادي، مما يرسخ قدرة متقدمة على الجمع بين التحليل القانوني الدقيق والمرافعة الفعّالة أمام الجهات القضائية والهيئات التحكيمية.

محامية مزاولة وعضو في قسمي الشركات والتقاضي في شركة نصير ومشاركوه – محامون.

حمل درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية بتقدير جيد جداً، ودرجة الماجستير في التحكيم من جامعة عمّان الأهلية مع مرتبة الشرف.

بدأت مسيرتي المهنية لدى نصير ومشاركوه منذ عام 2023، وخلال عملي اكتسبت خبرة معمقة في تأسيس الشركات بمختلف أشكالها القانونية، وتصويب أوضاعها القانونية، وصياغة ومراجعة الاتفاقيات التجارية، واتفاقيات الشراكة والاستثمار، واتفاقيات المساهمين، إلى جانب تقديم الاستشارات المتخصصة في حوكمة الشركات والامتثال للتشريعات الناظمة لأعمال الشركات في الأردن.

كما أمتلك خبرة في مجال التقاضي وتمثيل العملاء أمام المحاكم النظامية بمختلف درجاتها في القضايا التجارية والمدنية والجزائية، ومنازعات العقود، ودعاوى المنافسة غير المشروعة، وقضايا الإعسار، والنزاعات المرتبطة بالمعاملات التجارية.

وتشمل خبرتي القانونية أيضاً إعداد وصياغة اتفاقيات التحكيم ومشارطات التحكيم، ودراسة وتحليل ملفات المنازعات التجارية والهندسية والإنشائية، بما في ذلك منازعات عقود الفيديك، ونزاعات عقود الاستثمار.

محامية مزاولة وعضو في قسمي الشركات والتقاضي في شركة نصير ومشاركوه – محامون.

أحمل درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية بتقدير جيد جداً.

بدأت مسيرتي المهنية لدى نصير ومشاركوه منذ عام 2023، وخلال عملي اكتسبت خبرة معمقة في تأسيس الشركات بمختلف أشكالها القانونية، وتصويب أوضاعها القانونية، وصياغة ومراجعة الاتفاقيات التجارية، واتفاقيات الشراكة والاستثمار، واتفاقيات المساهمين، إلى جانب تقديم الاستشارات المتخصصة في حوكمة الشركات والامتثال للتشريعات الناظمة لأعمال الشركات في الأردن. كما أمتلك خبرة مجال التقاضي وتمثيل العملاء أمام المحاكم النظامية بمختلف درجاتها في القضايا التجارية والمدنية والجزائية، ومنازعات العقود، ودعاوى المنافسة غير المشروعة، وقضايا الإعسار، والنزاعات المرتبطة بالمعاملات التجارية.

سعد المحارمة

محامي متدرب وعضو في قسمي الشركات والتقاضي في شركة نصير ومشاركوه – محامون.

حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية. وبدأت فترة تدريبي في شركة نصير ومشاركوه – محامون، منذ عام 2024. خلال فترة تدريبي، اكتسب خبرات ومهارات قانونية تمثلت في إعداد المذكرات واللوائح القانونية، ومتابعة القضايا أمام المحاكم بكافة أنواعها ودرجاتها، ومتابعة القضايا التنفيذية لدى دوائر التنفيذ. وكذلك فقد عملت على إجراءات تسجيل الشركات بكافة أنواعها وصياغة العقود ومتابعة أنظمتها الداخلية وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني، وصياغة وإعداد محاضر إجتماع الهيئة العامة ومجالس الإدارة، وصياغة الأنظمة الداخلية للشركات، وقد أتاح لي هذا التدريب اكتساب خبرة عملية معمّقة مكّنتني من تنمية مهاراتي المهنية وصقل كفاءتي القانونية وفق أعلى المعايير المعمول بها في مهنة المحاماة.

نور الرفاعي

نور عماد الرفاعي، أعمل ضمن الفريق الإداري في شركة نصير ومشاركوه – محامون.

أحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الهاشمية (2020)، حيث أُسهم في تطوير وتنظيم أعمال الموارد البشرية والعمليات الداعمة لبيئة العمل. اكتسبت خبرتي المهنية من خلال العمل في عدد من الشركات الرائدة في الأردن، ويتركز عملي على إدارة عمليات التوظيف، وشؤون الموظفين، وأنظمة الموارد البشرية، إضافةً إلى إدارة وأتمتة بيانات الموكلين، وتنظيم مواعيد اجتماعاتهم، وتدقيق جدول الجلسات ومتابعتها، بما يضمن دقة المعلومات وسلاسة التنسيق بين الفرق القانونية.

أحمد قابوق

المدير المالي في شركة نصير ومشاركوه – محامون.

أتولى إدارة القسم المالي والمحاسبي الذي يضم فريقاً متخصصاً من المتمرسين الماليين والمحاسبيين. أحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة وقانون الأعمال من جامعة عمّان العربية، ودبلوم المحاسبة من كلية القدس. وأمتلك خبرة تمتد منذ عام 2001 في إدارة الأنظمة المالية للشركات. يتمركز عملي لدى الشركة على متابعة الملفات المالية والضريبية للموكلين بدقة عالية، ومسك كافة العمليات المحاسبية للعملاء، بما يشمل إعداد القوائم المالية، وترحيل القيود، وتدقيق الوثائق المحاسبية، وكذلك تمثيل العملاء أمام دوائر ضريبة الدخل والمبيعات والجهات الرسمية المختصة. كما أُشرف على إدارة العمليات المالية للعملاء ومتابعتها بشكل مستمر لضمان الامتثال الكامل والإدارة السليمة لبياناتهم المالية.

الأداء المهني والنمو المؤسسي

لقد عكس أداء الأعوام الماضية قدرة شركتنا على التكيّف مع بيئة قانونية واقتصادية شديدة التعقيد والتغيّر، محافظين في الوقت ذاته على استقرار عملياتنا وتنامي أثرنا المهني. ويمكن إبراز هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس نمواً متوازناً وارتفاعاً ملموساً في مستوى القيمة القانونية المقدّمة لعملائنا و منها:

نمو في إجمالي الإيرادات والأرباح

زيادة في حجم الأعمال المجانية والمبادرات المجتمعية ضمن إطار مسؤوليتنا المهنية و الأخلاقية

توسع في حجم العمل القانوني المتخصص، خصوصاً في قطاعات الشركات، التمويل، التحكيم، والتشريعات الاقتصادية

تحسينات واضحة في البنية التقنية للعمليات الداخلية، ودعم الأنظمة المؤسسية لتقديم خدمات أسرع وأكثر دقة

عام من التطور والتوسع

تأكيدًا لنهجنا القائم على التطوير المستمر، شهدت الشركة توسعًا في قاعدة عملائنا، ونمواً لافتًا في عدد الأعمال المتخصصة المعقّدة التي توليناها، سواء من شركات محلية كبرى، أو مؤسسات دولية تستند إلينا في التعامل مع ملفاتها القانونية في الأردن والمنطقة.

ورغم ما شهده العالم من تحولات جيوسياسية واقتصادية عالمية ألقت بظلالها على العديد من القطاعات، فإن الشركة نجحت في الحفاظ على وتيرة نمو ثابتة بفضل:

إدارتها المرنة

فريقها القانوني المتخصص

تطوير آليات العمل الداخلي لضمان سرعة الإنجاز و دقة المتابعة

خلفيتنا القانونية

تقوم خلفيتنا القانونية على تكامل الخبرات وتنوع التخصصات داخل الشركة، بما يتيح لنا تقديم خدمات شاملة تغطي:

- القانون التجاري والشركات
- التمويل والمصارف
- التحكيم وتسوية المنازعات
- التمويل والمصارف
- قوانين الاستثمار
- الملكية الفكرية

كما عززت الشركة خلال العام حضورها الإقليمي عبر التعامل مع ملفات دولية رفيعة المستوى، وإبرام شراكات استراتيجية مع مكاتب وشركات قانونية في المنطقة، بما يدعم قدرتنا على خدمة العملاء في القضايا العابرة للحدود.

الاستثمار في رأس المال البشري

إيمانًا منا بأن النجاح المؤسسي يبدأ من الداخل، واصلت الشركة تنفيذ برامج تطويرية تعزز من:

- مهارات المحامين
- فعالية بيئة العمل
- استدامة الأداء المهني المتفوق

و ذلك من خلال:

- تنمية القدرات المتخصصة للمحامين عبر برامج تدريب قانوني متقدمة
- تعزيز قدرة الفريق على إدارة عدد أكبر من الملفات مع الحفاظ على جودة المخرجات
- اعتماد نظام عمل مرن يوازن بين المتطلبات المهنية وراحة الكوادر
- رفع جودة التواصل الداخلي عبر منصات عمل موحدة تسهّل إدارة الملفات و التواصل الدائم

محطات مهنية بارزة خلال العام

انضمام مجموعة من الكفاءات القانونية إلى الشركة لتعزيز قدراتنا في مجالات رئيسية.

توسيع نطاق خدماتنا القانونية المتخصصة، خصوصاً في مجالات التحكيم التجاري وتمثيل الشركات.

رفع مستوى حضور الشركة في المحافل القانونية المحلية والدولية عبر تقديم أوراق عمل ومشاركات متخصصة.

استقطاب شركات محلية كبرى من قطاعات الطاقة، الصناعة، التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية.

زيادة واضحة في حجم القضايا المعقّدة ضمن مجالات: الشركات، إعادة الهيكلة، التحكيم التجاري، تمويل المشاريع، الامتثال التنظيمي

تعزيز المبادرات المجتمعية والدعم القانوني غير الربحي ضمن إطار المسؤولية المهنية للشركة.

التعامل مع المشهد العالمي المتغير

دفعت الاضطرابات السياسية والاقتصادية العالمية خلال العام إلى إعادة تقييم العديد من استراتيجيات الأعمال، ورصد المخاطر المرتبطة بالتغيرات التشريعية والتنظيمية.
و في هذا السياق، أولت الشركة اهتمامًا كبيرًا بـ:

مؤشرات الأداء للنشاط القانوني للشركة

القطاعات المتخصصة وعدد العملاء

تُقدّم شركة نصير ومشاركوه – محامون خدماتها القانونية والاستشارية لنخبة واسعة من العملاء الذين تنتمي أعمالهم إلى قطاعات متعددة، فقد نجحت الشركة في بناء قاعدة عملاء راسخة تضم شركات ومؤسسات محلية وإقليمية ودولية، إلى جانب عدد كبير من الأفراد ورواد الأعمال الذين اختاروا نصير ومشاركوه شريكًا قانونيًا دائمًا لهم, و قد تجاوز عدد العملاء الذين قدّمت لهم الشركة خدماتها القانونية مائة عميل من مختلف القطاعات منها:

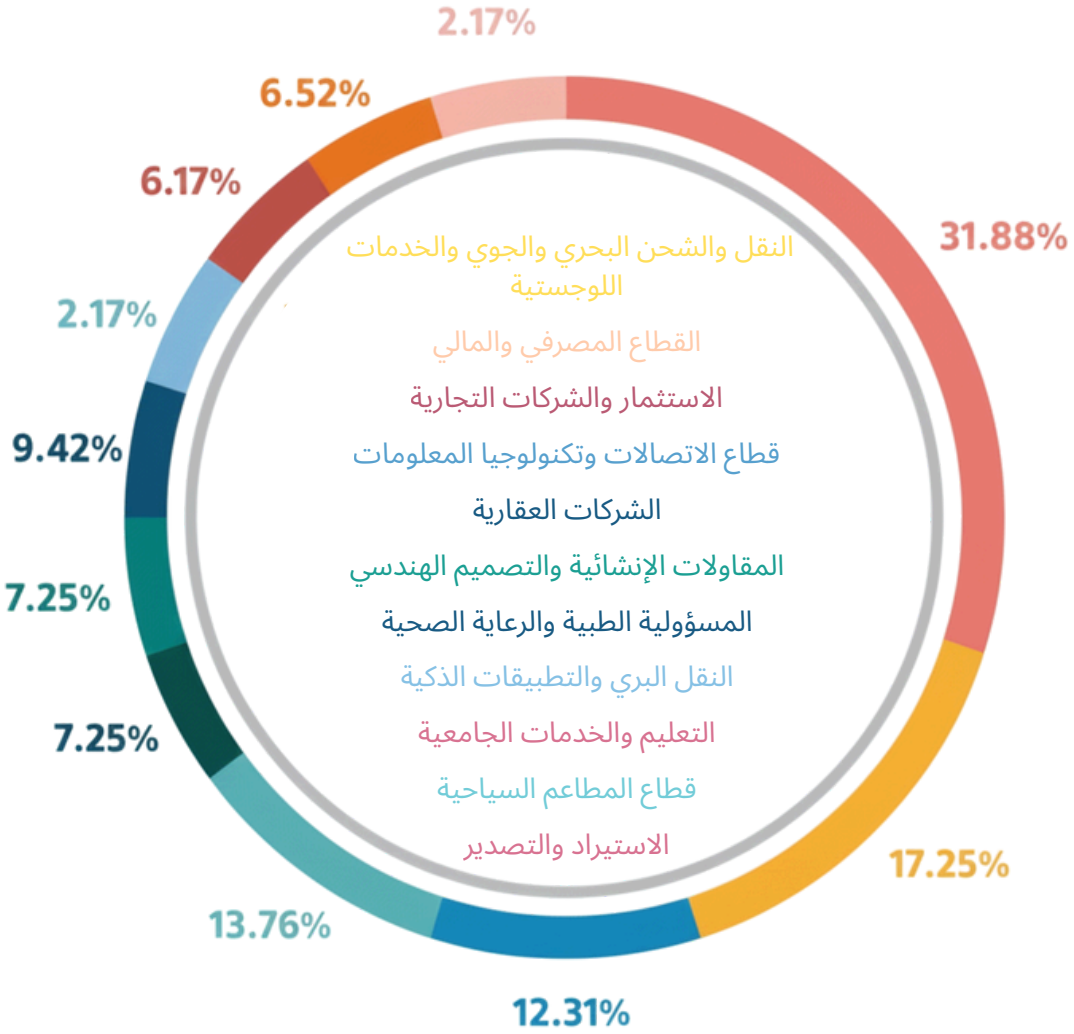

- النقل والشحن البحري والجوي والخدمات اللوجستية
- القطاع المصرفي والمالي
- الاستثمار والشركات التجارية
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- الشركات العقارية
- المقاولات الإنشائية والتصميم الهندسي
- المسؤولية الطبية والرعاية الصحية
- النقل البرى والتطبيقات الذكية
- التعليم والخدمات الجامعية
- قطاع المطاعم السياحية
- الاستيراد والتصدير

الاستشارات القانونية

قدّمت شركة نصير ومشاركوه – محامون خلال العام الماضي ما يزيد على مائة استشارة قانونية متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية. وقد تناولت تلك الاستشارات موضوعات متعددة تمحورت حول :

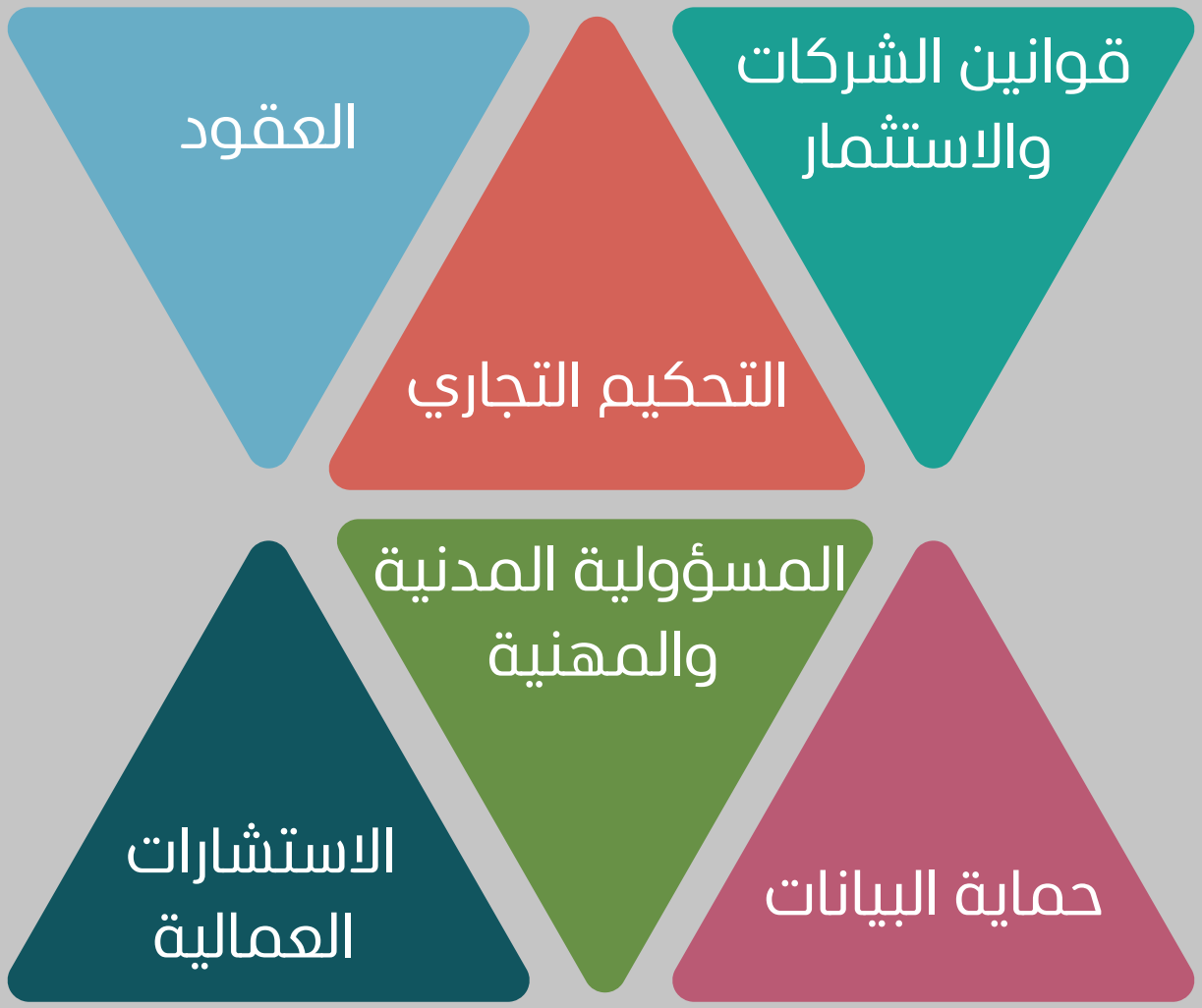

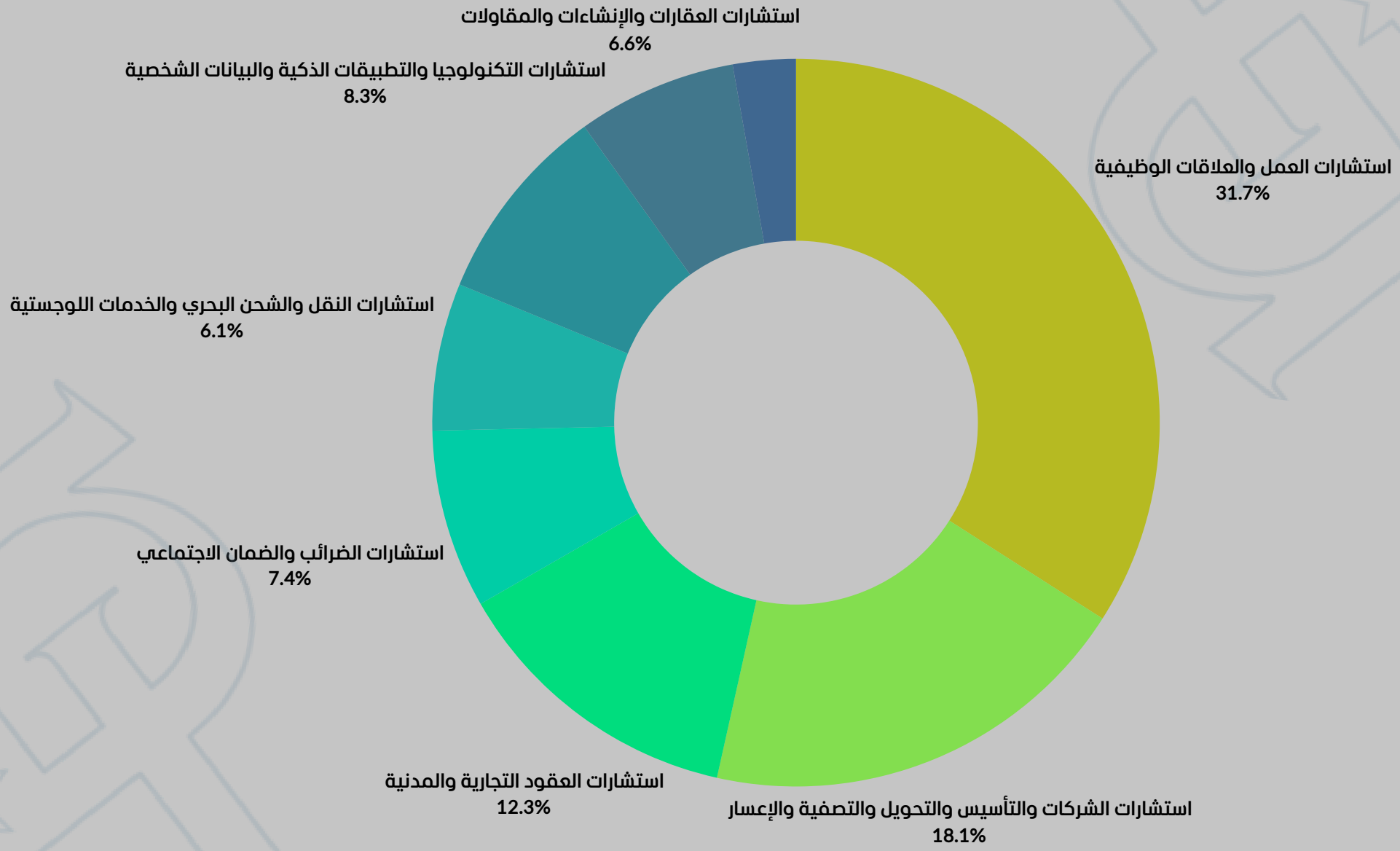
استشارات العقارات والإنشاءات والمقاولات
6.6%
استشارات التكنولوجيا والتطبيقات الذكية والبيانات الشخصية
8.3%
استشارات العمل والعلاقات الوظيفية
31.7%
استشارات النقل والشحن البحري والخدمات اللوجستية
6.1%
استشارات الضرائب والضمان الاجتماعي
7.4%
استشارات العقود التجارية والمدنية
12.3%
استشارات الشركات والتأسيس والتحويل والتصفية والإعسار
18.1%

قدّمت الشركة خدماتها في إعداد وصياغة ومراجعة وتفسير مجموعة واسعة من العقود والاتفاقيات المتنوعة، وشملت:

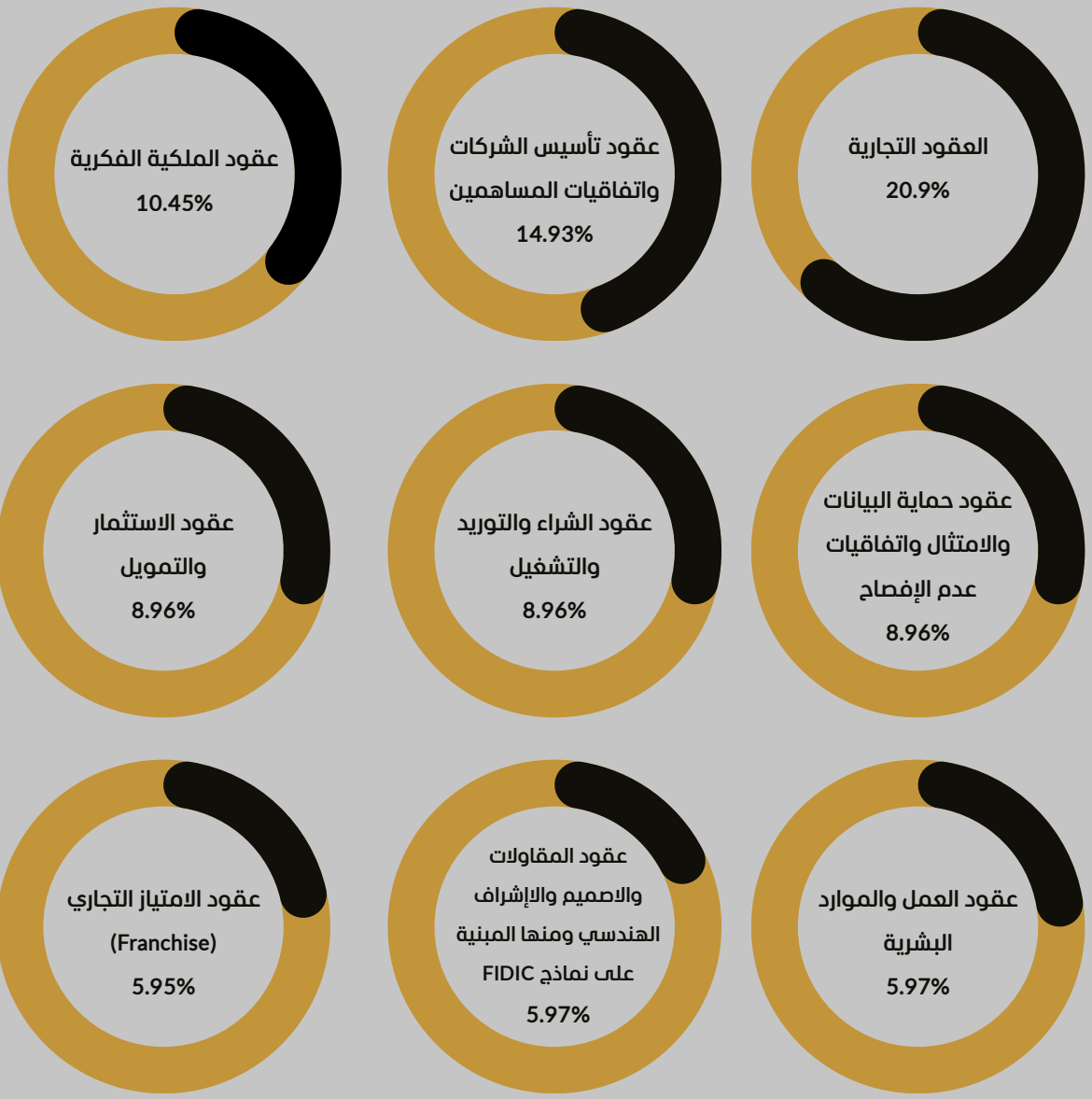

الشركات

قدّمت الشركة دعماً قانونياً متكاملاً لروّاد الأعمال منذ المراحل الأولى للتأسيس، شمل:

- اختيار الشكل القانوني الأنسب
- صياغة عقود الشراكة واتفاقيات التأسيس والاستثمار
- تنظيم العلاقة بين المؤسسين والمستثمرين

كما واصلت دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر:

- تنظيم العلاقات التعاقدية
- إعادة الهيكلة، و إدارة المخاطر
- الامتثال الضريبي و العمالي، وصياغة عقود الشراكات والتحالفات التجارية

كما قدّمت شركة نصير ومشاركوه - محامون خدمات متقدمة لعدد من الشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات في قطاعات:

من خلال إعداد العقود التجارية المعقدة، ومراجعة اتفاقيات التحالفات الاستراتيجية، وتقديم الاستشارات التنظيمية والاستثمارية.
كما مثّلت هذه الشركات أمام الجهات الحكومية والتنظيمية في المملكة، وقدّمت لها دعماً قانونياً متخصصاً في التحكيم الدولي والتقاضي والتراخيص وحوكمة الشركات والامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

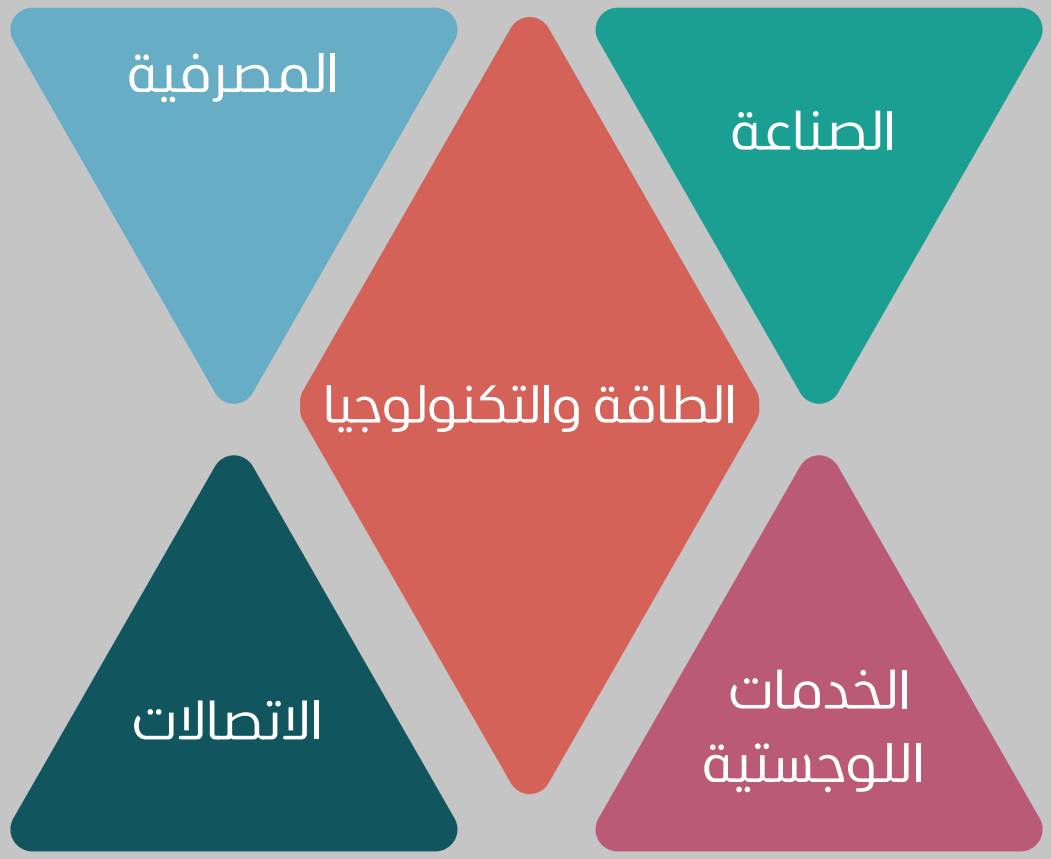

الشركات الصغيرة
(95) شركة
الشركات واسعة النشاط ومتعددة الجنسيات
(50) شركة
الشركات الناشئة
(40) شركة

أنـواع القـضـايـا

تتميز شركة نصير ومشاركوه – محامون بتنوّع القضايا التي تتولى متابعتها أمام مختلف الهيئات القضائية والتحكيمية. وقد شملت القضايا التي باشرتها الشركة طيفًا واسعًا من المنازعات، من أبرزها:

القضايا التجارية والاستثمارية: بما في ذلك منازعات العقود التجارية، واتفاقيات التوريد، وعقود الامتياز، والنزاعات الناشئة عن عقود الوكالات والتوزيع، إضافةً إلى القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والمشاريع المشتركة.

قضايا الشركات: التي تناولت نزاعات الشركاء، ومسائل بطلان أو تعديل قرارات الهيئات العامة ومجالس الإدارة، ودعاوى مسؤولية المديرين والمفوّضين بالتوقيع، ومسائل التصفية والإعسار وإعادة الهيكلة.

قضايا التحكيم التجاري المحلي والدولي

القضايا العقارية: بما في ذلك نزاعات الملكية المشتركة، وحقوق الارتفاق، وعقود الإيجار والبيع، ونزاعات التطوير العقاري وإدارة المجمعات السكنية والتجارية.

القضايا العمالية و القضايا الإدارية، القضايا الجزائية مثل جرائم الشيكات والاحتيال المالي وغسل الأموال ومخالفات قانون الشركات والمنافسة.

15.9%

قضايا الشحن والنقل البحري والجوي

11.5%

قضايا الشركات

5.1%

قضايا التحكيم التجاري المحلي والدولي

15.9%

قضايا التعويض والمسؤولية العقدية والتقصيرية

1.9%

قضايا الخطأ الطبي

6.4%

قضايا المقاولات والإنشاءات

19.1%

القضايا العمالية

1.9%

القضايا الإدارية

8.3%

القضايا الجزائية

12.7%

القضايا العقارية

أبرز الاستشارات القانونية

رأي قانوني حول شروط قبول طلب شهر الإعسار وفقًا لقانون الإعسار رقم (21) لسنة 2018.

تناول هذا الرأي الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توافرها لقبول طلب شهر الإعسار وفقًا لقانون الإعسار الأردني رقم (21) لسنة 2018. وقد خلص هذا الرأي إلى أنه يُشترط لقبول طلب شهر الإعسار أن يُقدّم في الوقت المناسب من قبل مدين ما زال يمارس نشاطًا اقتصاديًا فعّالًا، وأن يُرفق بالبيانات والمستندات المالية المحددة في المادة (8) من قانون الإعسار رقم (21) لسنة 2018. ويُعدّ تقديم هذه البيانات شرطًا شكليًا جوهريًا لقبول الطلب، ويؤدي تخلفها أو ثبوت توقف المدين فعليًا عن النشاط الاقتصادي قبل تقديم الطلب إلى رد الطلب شكلاً دون بحث موضوعه، تحقيقاً للغاية التي يهدف إليها القانون في حماية المدين القابل للإنقاذ وليس المتوقف عن الإنتاج.

رأي قانوني حول المسؤولية عن التأخير في تسليم البضائع بسبب القوة القاهرة أو الظروف الاستثنائية.

عالج هذا الرأي الواقعة التي تمثلت في الاتفاق على شحن بضائع بحراً بموجب عقد موقع بتاريخ 14/5/2024، حيث تم شحن البضائع بحراً لكن تأخّر وصولها بسبب الأحداث الأمنية في البحر الأحمر. وقد خلص الرأي إلى أن هذه الأحداث بدأت فعليًا في نوفمبر 2023 أي قبل توقيع العقد، أي أنها ليست طارئة ولا غير متوقعة وقت التعاقد. وبناءً على ذلك، لا تنطبق أحكام القوة القاهرة أو الظروف الاستثنائية، إذ يمكن توقع تلك الأحداث وقت إبرام العقد، وبالتالي لا تُعفي الشركة من الغرامة. كما لا تعتبر تُعتبر الأحداث في البحر الأحمر قوة قاهرة أو ظرفًا استثنائيًا يعفي من المسؤولية، إذا كانت قائمة ومعلومة وقت التعاقد، ويظل قائماً، وتُطبق الغرامة المنصوص عليها في العقد ما لم يتم تمديد المدة باتفاق الطرفين.

رأي قانوني حول تطبيق الضمان العشري وفقًا للمواد (788–791) من القانون المدني الأردني في عقود المقاولة.

تناول هذا الرأي تحديد نطاق مسؤولية المهندس والمقاول والاستشاري الخارجي عن ما يحدث في خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيداه من مبان أو أقاماه من منشآت. وقد خلص الرأي إلى أن المادتين (788 و789) من القانون المدني الأردني تنطبقان فقط على المهندس الذي يتولى التصميم النهائي للمشروع ويُقدّم المخططات المعتمدة للجهات الرسمية بصفته "المهندس المصمم" في عقد المقاولة. أما إذا اقتصر دور المهندس على إعداد تصاميم مبدئية بوصفه مستشارًا خارجيًا دون اعتماد نهائي من قبله، فلا تنطبق عليه أحكام المسؤولية العشرية في المادتين المذكورتين، بل تكون مسؤوليته تعاقدية فقط تنشأ عن عقد استشارات مستقل. وكذلك فيما يتعلق بالمقاول فإذا عمل المقاول باشراف مهندس أو بإشراف صاحب العمل الذي أقام نفسه مقام المهندس فلا يكون مسؤولاً إلا عن العيوب التي تقع في التنفيذ دون عيوب التصميم. وبذلك فلا تنطبق أحكام المسؤولية العشرية الواردة في المادتين (788 و789) من القانون المدني الأردني إلا على المهندس أو المقاول الذي يتولى التصميم والتنفيذ بموجب عقد مقاولة مباشر مع صاحب العمل. أو في الحالة التي يكون فيها عقد المقاولة قائماً على تقبل بناء يضع المهندس تصميمه على أن ينفذه المقاول تحت اشرافه. أما الاستشاري الخارجي الذي يقتصر دوره على إعداد تصاميم أولية أو استشارية دون اعتمادها أو الإشراف على تنفيذها، فتكون مسؤوليته تعاقدية بحتة، قابلة للتحديد اتفاقاً دون أن تمتد لتشمل ضمان العيوب الإنشائية أو أحكام المسؤولية العشرية.

رأي قانونيالمطالبة بقيمة الشرط الجزائي عن المنافسة غير المشروعة.

استعرض الرأي النصوص القانونية والاجتهادات القضائية المتعلقة بشرط عدم المنافسة والمحافظة إلى أسرار صاحب العمل وفقًا للقانون المدني الأردني وقانون العمل، مع بيان الإجراءات الحقوقية والجزائية الممكن اتخاذها بحق الموظف. وقد خلص هذا الرأي إلى أنه: من الناحية الحقوقية فلا تُقام دعوى المطالبة بالتعويض عن المنافسة غير المشروعة أو المطالبة بقيمة الشرط الجزائي إلا في حالة استيفاء الشروط القانونية المتمثلة بالخطأ والضرر والعلاقة السببية، نظراً لما ذهب إليه الاجتهاد القضائي بأن الشرط الجزائي هو بمثابة تعويض اتفاقي يجب أن يستوفي شروط التعويض المنصوص عليها في القانون، ويكتفى بإنذار عدلي للموظف لوقف التواصل مع العملاء.
وأما من حيث الشق الجزائي فقد أوصى الرأي بتحريك شكوى وفقاً للمادة (3) من قانون الجرائم الإلكترونية إذا ثبت أن الموظف قد قام بنسخ أو نقل البيانات خاصة بصاحب العمل، و/أو وفقاً للمادة (19/ب) من قانون العمل بشأن إفشاء الأسرار، على أن لا يكون قد مضى أكثر من شهر على الواقعة. وقد خلص الرأي إلى أنه لا يعتد بشرط عدم المنافسة إلا إذا كان محدداً زمنياً وجغرافياً ونوعياً، وبالقدر الضروري لحماية المصالح المشروعة لصاحب العمل، ويُعد باطلاً إذا صيغ بعمومية أو بهدف تقييد حرية العمل. كما يُعد إفشاء بيانات الشركة أو نسخها دون إذن أو تصريح جريمة يعاقب عليها قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العمل، شريطة إثبات السلوك الجرمي وتوافر القصد الجنائي.

رأي قانوني حول إجراءات وقف أو شطب أو تصفية شركة ذات مسؤولية محدودة.

خُصص هذا الرأي للبحث في الإجراء المناسب لغايات إنهاء أعمال الشركة وقد خلص هذا الرأي بالاستناد على الوقائع الواردة فيه إلى أن إعلان إعسار الشركة في هذه المرحلة لا يتوافق مع الوضع القانوني والاقتصادي لها، لا سيما وأن الشركة لم تعد ترغب في الاستمرار بممارسة نشاطها التجاري، ولم تبدي نية لإعادة تنظيم أعمالها أو توسيعها. وعليه، فإن التصفية الاختيارية تمثل الإجراء القانوني الأنسب والملائم لإنهاء الشركة بطريقة نظامية، شريطة الالتزام بسداد كافة الالتزامات القائمة، بما في ذلك الالتزامات الضريبية والقانونية تجاه الجهات الرسمية والأطراف المتعاقدة. كما يجب التأكيد على أن تسجيل الشركة في سجل الشركات الموقوفة لا يلغي المسؤولية القانونية للشركاء أو المديرين عن الديون والالتزامات القائمة، إذ تظل الشركة مسؤولة قانونياً عن جميع التزاماتها المالية حتى الانتهاء الكامل من إجراءات التصفية حتى لو تم شطبها بقرار من المراقب وفقاً لنص المادة (285/ب) من قانون الشركات. وفيما يخص الشريك الاعتباري في الشركة وبصفتها المالكة لكامل حصص الشركة، فإن مسؤوليتها محدودة في حدود مساهمتها في رأس المال، إلا إذا ثبت تورط المدير أو المفوض بأية أعمال مخالفة للأنظمة أدت إلى ضرر مباشر للشركة أو للغير، بما يتجاوز الالتزامات الاعتيادية. وبناءً عليه، أوصى الرأي باتخاذ خطوات عملية لاستكمال إجراءات التصفية الاختيارية وفق القانون، مع الحرص على توثيق كافة العمليات وتسوية جميع الالتزامات المالية والضريبية لضمان إنهاء الشركة بطريقة قانونية سليمة وشفافة، بما يحمي حقوق الشركاء والدائنين على حد سواء.

رأي قانوني حول امتناع عدد من المالكين عن تسديد رسوم بدل الخدمات المشتركة، والسبل القانونية لتحصيل المبالغ المستحقة.

أكد هذا الرأي على أنه لجمعية المالكين الشخصية الاعتبارية والحق في تحصيل رسوم الخدمات من المالكين الممتنعين عن الدفع، وتُعد قراراتها الصادرة بتحصيل تلك الرسوم سندات تنفيذية يتم تنفيذها لدى دائرة التنفيذ المختصة بعد توجيه إنذار عدلي للمالك الممتنع عن الدفع، وذلك عملاً بقانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019 ونظام إدارة القسم المشترك رقم (89) لسنة 2020 والاجتهاد القضائي لمحكمة التمييز الأردنية.

رأي قانوني حول مسؤولية الشريك والمدير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة استنادًا إلى قانون الشركات السعودي.

وقد أوضحت الاستشارة أن المدير وعضو مجلس الإدارة يتحملان مسؤولية شخصية وتضامنية تجاه الشركة والشركاء أو الغير عن أي أضرار تنشأ عن مخالفة النظام أو عقد التأسيس أو أي إهمال أو تقصير في أداء المهام. كما أشارت إلى أنه يمكن رفع دعوى المسؤولية على المدير أو أعضاء مجلس الإدارة إذا تسببوا بأضرار للشركة نتيجة مخالفات أو أخطاء إدارية، مع إمكانية استفادة الشركة من تغطية تأمينية لحمايتهم.

رأي قانوني حول خضوع الشركات المعفاة ودخلها لضريبة الدخل.

أظهر الرأي القانوني أن منح صفة "الشركة المعفاة" لا يكفي بحد ذاته للتمتع بالإعفاء من ضريبة الدخل، إذ يشترط القانون والأنظمة ذات الصلة أن يكون رأسمال الشركة وأموالها المستثمرة قادمة من خارج المملكة، وأن تزاول الشركة أعمالها حصراً خارج الأردن دون تحقيق أي دخل ناتج عن نشاط أو أموال أو ودائع داخل المملكة. وبتطبيق هذه الضوابط على الحالة التي عالجها هذا الرأي فقد تبيّن أن وجود شريك أردني يساهم في رأس المال يجعل جزءاً من أموال الشركة مستثمراً من داخل المملكة، وهو ما يفقدها أحد الشروط الأساسية للإعفاء الضريبي، ما لم تُثبت أن حصته قد جرى تمويلها بالكامل من أموال مصدرها خارج الأردن، وفي هذه الحالة يُعد الإعفاء قائماً وفقاً لأحكام القانون. وفيما يتعلق بالأرباح الموزعة على الشركاء، فقد أكدت التعليمات الصادرة بموجب قانون ضريبة الدخل أن حصص الأرباح والأسهم التي توزعها الشركة على الشركاء تُعد معفاة من الضريبة، شريطة ألا يكون الشريك من الجهات المستثناة حصراً بموجب القانون مثل البنوك وشركات الاتصالات والتأمين وغيرها من الفئات المحددة تشريعاً.

رأي قانوني حول تحديد الوضع الضريبي لمبيعات الشركة، ولا سيما السلع المصنوعة من الفضة، إضافةً إلى تقييم أثر إضافة غايات تجارية جديدة على الإعفاءات الضريبية المقررة قانوناً.

خلص هذا الرأي إلى أنه تُعد السلع المصنوعة من الفضة من السلع المعفاة من الضريبة العامة على المبيعات، ما دامت تندرج ضمن البنود المحددة في الجدول رقم (3) الملحق بالقانون، ولا يتأثر هذا الإعفاء بمجرد إضافة غايات جديدة لبيع سلع أخرى خاضعة للضريبة. أما في حال بيع منتجات مركّبة تضم مواداً معفاة وأخرى خاضعة، فيتحدد وضعها الضريبي وفقاً للعنصر الغالب من حيث القيمة أو طبيعة الاستعمال، وبالنظر إلى مدى ارتباط عملية البيع بين المكونات؛ فإذا كان البيع مشروطاً أو متلازماً مع سلعة خاضعة، تُعامل الصفقة كاملة كخاضعة للضريبة. ويجب على الشركة الإفصاح بوضوح عن المبيعات المعفاة ضمن الإقرارات الضريبية والبيانات المالية السنوية، والفصل بينها وبين المبيعات الخاضعة التزاماً بالتشريعات ومعايير المحاسبة المعمول بها.

رأي قانوني حول صلاحيات اللجنة المؤقتة لجمعية المالكين في إدارة العقار، مع التركيز على مسألة تسديد فواتير استهلاك الطاقة من حساب الجمعية دون الحصول على موافقة المالكين.

أوضحت الاستشارة أن اللجنة المؤقتة، التي تم تعيينها بقرار من مدير عام دائرة الأراضي والمساحة، مخوّلة قانونيًا القيام بجميع التصرفات الإدارية والمالية التي تصب في مصلحة العقار، بما في ذلك دفع الفواتير الطارئة لضمان استمرار الخدمات العامة ومنع فصل العدادات عن الأقسام المشتركة. وقد أُعتبر هذا الإجراء في نطاق ما يعرف فقهيًا وقضائيًا بالوفاء بدين الغير أو الفضالة في حالات الضرورة، حيث يسمح القانون للجنة بالقيام بهذا الإجراء دون إذن مسبق من مالكي العقار، على أن تظل أي مسائلة لاحقة متروكة لتقدير المحكمة إذا نشأ نزاع. كما تناولت الاستشارة الاجتهادات القضائية الحديثة، التي أكدت أن دفع الفواتير في حالات الضرورة والاستعجال لحماية مصالح العقار والملاك، لا يُعد إساءة استخدام للمال أو مخالفة للقانون، وأن التعويض لاحقًا يحق للجنة الرجوع به على من كان الدين مترتبًا عليهم، بما يضمن عدالة توزيع الالتزامات بين الأطراف.

إثراء حقل الأبحاث والمعرفة القانونية

ساهمت شركة نصير ومشاركوه- محامون في إثراء المعرفة والأبحاث القانونية من خلال نشر العديد من المقالات والدراسات حول أبرز المسائل القانونية في الأردن ومنها:

شرط المنافسة في عقود العمل

إضغط هنا

الضمان العشري

إضغط هنا

جاهزية التشريعات الأردنية لإستقبال البنوك الرقمية

إضغط هنا

تعويض الشخص الاعتباري

إضغط هنا

أثر الإعسار على الشركات

إضغط هنا

قانون تنظيم التعامل في الأصول الافتراضية

إضغط هنا

نظام إدارة القسم المشترك في العقار والمجمع العقاري

إضغط هنا

نظام الفوترة الوطني

إضغط هنا

نظام سجل المستفيد الحقيقي

إضغط هنا

حوكمة الشركات

إضغط هنا

السرية المصرفية

إضغط هنا

قانون حماية البيانات الشخصية في الأردن

إضغط هنا

حقوق الإنسان

إضغط هنا

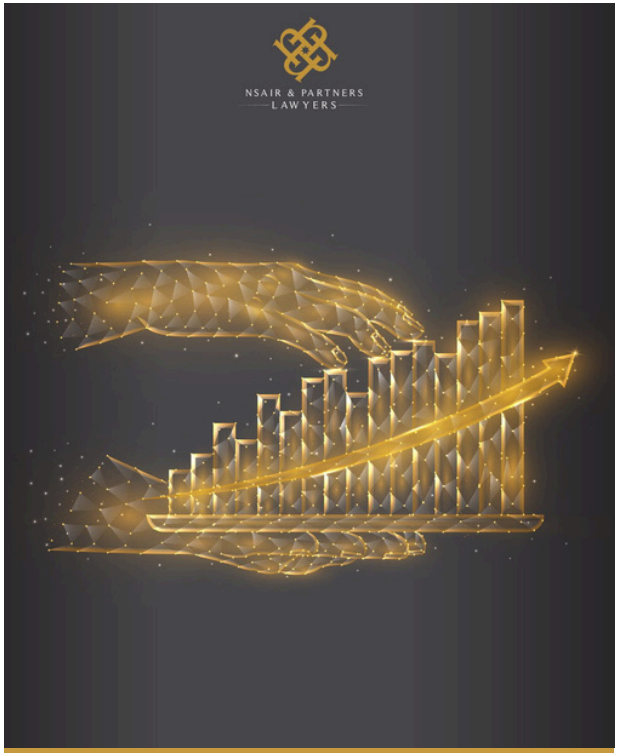

شركات رأس المال المغامر

إضغط هنا

أهمية حماية البيانات الشخصية

إضغط هنا

أبرز القضايا

في قضية حقوقية أقيمت بمواجهة إحدى شركات المساهمة العامة في الأردن للمطالبة بمبلغ وقدره (95000) دينار أردني لدى محكمة بداية حقوق عمان، صدر قرار المحكمة بتاريخ 28/9/2006 المتضمن إلزام الشركة بدفع المبلغ المذكور. على إثر ذلك، تقدم المدعي بدعوى تنفيذية، والتي بموجبها تم الحجز على قطعة أرض مملوكة للشركة لاستيفاء الدين منها وتم بيعها بالمزاد العلني ونقل ملكيتها باسم المدعي. إلا أنه، في عام 2016، تولت شركة نصير ومشاركوه – محامون تمثيل الشركة المدعى عليها عندما تبين تجاوز قيمة قطعة الأرض محل التنفيذ ما يزيد عن 400,000 دينار أردني، فتقدمت الشركة بالطعن استئنافاً في القرار المذكور، مسببة استئنافها ببطلان إجراءات التبليغ التي تم على إثرها السير في الدعوى الحقوقية لدى محكمة الدرجة الأولى، حيث تم تبليغ المدعى عليها بالنشر مباشرةً دون استنفاذ كافة الطرق العادية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية. ورغم أن محكمة الاستئناف قد ردت الاستئناف لعلة مرور أكثر من (15) عاماً على القرار جهة الاستئناف، إلا أنه تم الاستمرار بالطعن فيه تمييزاً لدى محكمة التمييز بصفتها الحقوقية، والتي أصدرت قرارها آخذة بما ورد في دفاع شركة نصير ومشاركوه – محامون، وقررت بطلان كافة إجراءات التبليغ والتنفيذ وبيع قطعة الأرض بالمزاد العلني وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل المزايدة، وتمكنت الشركة من إعادة قطعة الأرض إلى ملكية المدعى عليها بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على التنفيذ.

أقيمت دعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة إحدى موكلي الشركة للمطالبة بقيمة الشرط الجزائي المتفق عليه على زعم وجود منافسة غير مشروعة، أصدرت محاكم الدرجة الأولى بداية واستئنافاً قرارها بإلزام المدعى عليها بدفع قيمة الشرط الجزائي، معتبرة الضرر في هذه الحالة مفترضاً.إلا أن شركة نصير ومشاركوه - محامون تقدمت بطعن تمييزي مسبباً بأن الشرط الجزائي من قبيل التعويض الاتفاقي، والذي تنطبق عليه الأحكام العامة المتعلقة بالتعويض، بالإضافة إلى الدفع المقدم بأن الشرط الجزائي قد ورد في إقرار و تعهد ناتج عن عقد عمل قد انتهى، وبالتالي فإن طبيعة العلاقة القانونية بين المدعية والمدعى عليها هي علاقة تعاقدية يتم التعويض فيها في حال ثبوت الضرر الفعلي.ولما أخذت محكمة التمييز الموقرة بهذا الدفع وأكدت على ما تم إثارته من دفوع من قبل شركة نصير ومشاركوه-محامون، أصدرت قرارها برد دعوى المدعية فيما يتعلق بهذه الجزئية.

في دعوى حقوقية أقيمت بمواجهة أحد عملاء الشركة بخصوص الادعاء بوجود عيوب إنشائية في عقار تم بيعه قبل عدة سنوات تمكّن فريقنا من إعادة ضبط الإطار القانوني الصحيح للنزاع عبر إثبات أن موضوع الدعوى يدخل في نطاق ضمان العيب في المبيع، وهو ضمان تنظمه المواد (512–522) من القانون المدني، ويخضع لأحكام خاصة من حيث طبيعة الدعوى ومدة عدم سماعها. وقد تم إثبات أن العلاقة بين المدعي (المشتري) وموكلتنا (البائعة) هي علاقة عقد بيع، وأن الادعاءات المقدمة لا تُشكّل ضرراً مستقلاً أو فعلاً تقصيرياً مستمراً، وإنما هي مطالبة بضمان. وقد أرست محكمة التمييز في قرارها مبدأ قانونياً مهماً، مفاده: أن دعوى المشتري بحق البائع بسبب العيب في المبيع تخضع لمدد عدم سماع الدعوى المنصوص عليها في القانون المدني، وعلى رأسها المدة المحددة بسنة واحدة من تاريخ تسليم المبيع في المادة (521)، ولا تُقطع هذه المدة إلا وفق الأسباب المحددة حصراً في المادة (459) مدني، وأن مجرد استمرار الضرر أو تقديم شكاوى للبلديات أو الجهات الإدارية لا يُعد سبباً قانونياً لقطع التقادم. كما أكدت المحكمة أن: عدم ادعاء الغش أو إثباته يمنع تطبيق الاستثناء الوارد على هذه المدة؛ وعدم وجود إقرار صريح أو ضمني من البائع يمنع القول بانقطاع التقادم؛ كما لا يجوز تحويل دعوى ضمان العيب إلى مسؤولية تقصيرية للتحلل من القيود القانونية الخاصة. بناءً على ما تقدم، قررت محكمة التمييز التأكيد على عدم سماع الدعوى لمرور الزمن القانوني المانع من سماعها.

في قضية حقوقية أخرى، وعلى الرغم من صدور قرار محكمة البداية لصالح موكل شركة نصير ومشاركوه-محامون إلا أن الشركة قد تقدمت باستئنافها على القرار المذكور، وذلك لما خلص إليه قرار المحكمة من نتيجة بناء على تعليل وتسبيب غير صحيح مما قد يفتح المجال لإعادة مخاصمة موكل الشركة بناء على الأسباب التي لم تعالجها محكمة الدرجة الأولى، إلا أن محكمة الاستئناف قد ردت هذا الاستئناف شكلاً مسببة قرارها على انعدام المصلحة في هذا الاستئناف نتيجة لصدور قرار محكمة الدرجة الأولى لصالح المستأنف، لم ترتض الشركة بهذا القرار فطعنت فيه تمييزاً لدى محكمة التمييز الموقرة والتي أصدرت قراراها لصالح الشركة والمتضمن ما يلي:

"وفي هذا الصدد تجد أن المادة (3/1) من قانون أصول المحاكمات المدنية قد نصت على أن: «لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرّها القانون». وحيث إن المادة (169)من القانون نفسه تقرر قيدين أحدهما مبدئي عام يقضي بأن الطعن في الأحكام مخصص للمحكوم عليه، والثاني استثنائي يجعل للمحكوم له حق الطعن متى تبين أن الحكم قد استند إلى أسباب تتعارض مع أسباب الدعوى أو أحدها؛ فإن هذه الإطار القانوني يؤسس لمبدأ ثابت، هو: أن اشتراط «المصلحة» في قبولا لطعن يقصد به وجود منفعة أو هدف نافع للطاعن تتحقق بإزالة الضرر الواقع عليه بنتيجة الحكم، أو بتصحيح مسلك قانوني أُثر فيه الحكم على حق من الحقوق؛ وتقوم المصلحة من حيث المدلول الواقعي وقت صدور الحكم المطعون فيه. وبالقياس على ذلك فإنه لا يعيب المصلحة في الطعن مجرد كون الحكم الابتدائي قد أنتهى لصالح المميزة من حيث النتيجة، إذا كان ثمة قصور في التسبيب أو ثغرات في مناقشة المسائل القانونية المثارة بين الخصوم؛ إذ إن للقصور في التسبيب أثراً عملياً في سلامة الحكم وحياديته، وقد يفضي إلى إخلال بحقوق أحد الأطراف أو إهمال نقاط قانونية جوهرية، ومن ثم يعد هذا القصور سبباً مشروعاً للطعن بالنقض حتى لو بدا الحكم لصالح الطاعن من حيث النتيجة النهائية.

تولّت شركة نصير ومشاركوه – محامون تمثيل موكّلتها، من خلال سفارة بلادها، في دعوى مطالبة بالحقوق العمالية عن كامل مدة خدمتها البالغة أربعة عشر عاماً، حيث كانت تعمل كعاملة منازل دون أن تتقاضى أي أجور طوال تلك المدة. ورغم أن محكمتي الدرجة الأولى والثانية قضتا برد الدعوى بحجة مرور الزمن المانع من سماعها، فقد دفعت الشركة أمام المحكمة بوجود معذرة مشروعة منعت المدعية من مطالبة صاحب العمل بحقوقها خلال فترة عملها، مستندة إلى أن استمرار علاقة العمل يشكل مانعاً مادياً يحول دون تحقق شرط المطالبة خلال سريانها. وعلى الرغم من أن محكمة الدرجة الأولى والثانية لم تأخذا بهذا الدفع، معتبرتين أن استمرار علاقة العمل لا يشكّل مانعاً أدبياً أو مادياً يوقف التقادم، إلا أن الشركة واصلت جهودها القانونية وتقدّمت بطعنها أمام محكمة التمييز الموقرة، متمسّكة بذات الدفع وبأن علاقة العمل القائمة طوال المدة تعتبر مانعاً مادياً وقد حالت فعلاً دون تمكّن المدعية من المطالبة بحقوقها. وقد تبنّت محكمة التمييز هذا الدفع، وقررت أن استمرار المدعية في العمل لدى المدعى عليه يُعد مانعاً مادياً يوقف سريان التقادم إلى حين انتهاء علاقة العمل، وأن بدء احتساب مدة التقادم لا يكون إلا من تاريخ انتهاء العلاقة. ونتيجة لذلك، قضت محكمة التمييز بوجوب الحكم للمدعية بكامل حقوقها العمالية عن فترة خدمتها البالغة أربعة عشر عاماً.

التسويات وأبرز الإنجازات

خلال الأعوام الماضية قامت شركة نصير ومشاركوه-محامون بتمثيل عملاؤها في مختلف القطاعات سواء من خلال الوساطة أو التوفيق أو التسويات مع الأفراد والمؤسسات والجهات الرسمية وشبه الرسمية ولعبت دورها كوسيط قانوني والتوصل لحلول قانونية ترضي جميع الأطراف بما يحقق سيادة القانون ومن أبرزها:

ساهمت الشركة في صياغة واقتراح تعديلات تشريعية على عدد من القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاعات النقل، الاستثمار، وإدارة الشركات، حيث قدمت الشركة مذكرات قانونية إلى الجهات المختصة حول التحديات العملية التي يواجهها المستثمرون والشركات، مما أسهم في تعديل بعض النصوص التنظيمية التي كانت تُعيق سير أعمالهم، وبالتالي في حلّ إشكاليات جوهرية لعملاء الشركة.

مثلت الشركة شركات كبرى في قطاع النقل الذكي أمام هيئة تنظيم قطاع النقل البري، وأسفر التمثيل القانوني عن تعديل تعليمات تراخيص التطبيقات الذكية بما يعالج إشكاليات تتعلق بتجديد التراخيص وآليات التشغيل، مما انعكس إيجابًا على استمرارية عمل الشركة في السوق الأردني.

تولّت الشركة الدفاع عن مصالح شركات النقل الذكي المرخّصة في مواجهة الشركات غير المرخصة والمنافسة غير المشروعة وقدّمت مذكرات قانونية بيّنت الأثر التشريعي على المنافسة، مما ساهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

أعدّت الشركة مذكرات تفصيلية قدّمت إلى دائرة الأراضي، تناولت فيها الإشكاليات العملية في تطبيق نظام إدارة القسم المشترك في العقار والمجمع العقاري رقم 89 لسنة 2020، ولا سيّما ما يتعلّق بآلية تسجيل جمعيات المالكين، والنصاب القانوني للاجتماعات، وآلية احتساب الحصص في الملكية المشتركة. كما شاركت الشركة في اجتماعات رسمية واستشارية مع الدائرة لمناقشة الثغرات التنفيذية في النظام، وقدّمت مقترحات عملية بشأن تعديل بعض التعليمات ذات الصلة بما يضمن وضوح العلاقة القانونية بين المالكين والمطورين والإدارة العامة للعقار.

التوصل إلى اتفاق ودي بين شركة استثمار عقاري كبرى وجمعيات المالكين في أحد المشاريع متعددة الاستخدامات في عمّان، أسفر عن إعادة تنظيم الالتزامات المالية وتثبيت حقوق المالكين وفق أحكام نظام إدارة القسم المشترك في العقار والمجمع العقاري رقم (89) لسنة 2020.

تولّت الشركة إعداد الأنظمة الداخلية لجمعيات المالكين والذي اعتمدته لاحقاً جمعيات مالكين أخرى في المملكة كنموذج تطبيقي رسمي.

تابعت الشركة إجراءات تسجيل شركات استثمارية جديدة في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات الرقمية، وساعدت عملاءها في استيفاء متطلبات التأسيس والترخيص ضمن المناطق الحرة والتنموية.

تابعت الشركة ملفات الاستثمار الأجنبي المباشر وقدّمت طلبات رسمية للحصول على بطاقات المستثمرين من مختلف فئاتها بالتنسيق مع وزارة الاستثمار.

عمل الفريق القانوني على معالجة ملفات رفض أو إلغاء التأشيرات من خلال تقديم استدعاءات مبرّرة ومذكرات قانونية، مما أسفر عن إعادة تفعيل الطلبات وإصدار الموافقات النهائية.

تابعت الشركة ملفات تصويب أوضاع عدد كبير من الشركات الموقوفة والمُحوّلة إلى سجل المشطوبة، وتمكنت من إعادة تسجيلها وتصحيح وضعها القانوني وفق أحكام قانون الشركات المعدل لعام 2024.

مثّلت الشركة عدداً من الشركات الأجنبية العاملة في الأردن في معاملات استقدام العاملين والخبراء، حيث جرى إنجاز الإجراءات الرسمية وإزالة العوائق الإدارية بالتنسيق مع وزارة الداخلية ومديرية الإقامة والحدود، مما أتاح استمرار مشاريع استثمارية حيوية دون تأخير.

قدّمت الشركة استشارات وتمثيلاً قانونياً أمام أمانة عمّان الكبرى في قضايا تتعلق بتراخيص البناء والإشغالات والإيجارات التجارية. كما تابعت طلبات إصدار وتجديد الرخص المهنية لعدد من المرافق التجارية الكبرى.

ساهمت الشركة في إعداد سياسات امتثال تقنية تتوافق مع أحكام قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.

تولت الشركة متابعة ملف ضريبي معقّد لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتعلق بخطأ في احتساب الضريبة المفروضة على أحد عملاء الشركة أعدّ الفريق الضريبي في الشركة مذكرة قانونية مفصّلة بيّن فيها الأساس التشريعي الصحيح للاحتساب، مدعّمة بالاجتهادات القضائية ذات الصلة وآراء ديوان التفسير كما جرى عقد اجتماعات رسمية مع المعنيين في الدائرة بحضور ممثلي الإدارة القانونية، تم خلالها عرض المبررات القانونية والفنية بالأرقام والوقائع الدقيقة، مما مهّد الطريق للوصول إلى تسوية عادلة. أسفرت الجهود عن إبرام اتفاق تسوية رسمية خفّض المبلغ الضريبي محل الخلاف إلى نسبة (1%) من إجمالي المبلغ وهو (4000,000) أربعة ملايين دينار اردني، وأعاد تصويب الوضع المالي للشركة بما يتوافق مع القانون دون الإخلال بالتزاماتها الضريبية المستقبلية.

تولّت الشركة صياغة اتفاقية شراكة استثمارية بقيمة (20 مليون دولار أمريكي) بين إحدى الشركات الصناعية الأردنية وشريك أجنبي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتم البدء بإجراءات تسجيل الشركة بنجاح ومن المتوقع بدء تشغيلها في منتصف العام القادم.

إنجازات الشركة في مجال حوكمة الشركات والامتثال القانوني

إدراكًا منها لأهمية الحوكمة المؤسسية والامتثال التشريعي في تعزيز ثقة المستثمرين وضمان استدامة الأعمال، واصلت شركة نصير ومشاركوه – محامون خلال الأعوام الاماضية أداء دورها في صياغة وتطبيق أنظمة الحوكمة الداخلية ومراجعة آليات الامتثال القانوني لعدد من الشركات المحلية والدولية، بما ينسجم مع أحكام قانون الشركات الأردني وتعديلاته لعام 2024، ومعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني حيث تولت الشركة القيام بما يلي:

نفّذت الشركة عمليات تدقيق قانوني شامل لعدد من الشركات في قطاعات النقل، التكنولوجيا، والصناعة، شملت مراجعة سياسات العقود، علاقات العمل، والامتثال لقوانين حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023. التزامات الضرائب

إعداد وتحديث أنظمة الحوكمة الداخلية لعدد من الشركات العامة والخاصة، تضمنت تحديد صلاحيات مجالس الإدارة، ووضع سياسات إدارة تضارب المصالح.

كما قدّمت استشارات متخصصة في حوكمة الشركات العائلية، ركّزت على تنظيم العلاقة بين الورثة والمستثمرين وآليات انتقال الإدارة، بما يحافظ على استمرارية العمل والامتثال للقانون.

تابعت الشركة تطبيق سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى عملائها من خلال مراجعة تعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية، وتقديم التوصيات اللازمة.

نظّمت الشركة ورش عمل توعوية لمجالس الإدارة والإدارات التنفيذية حول مفاهيم الحوكمة.

ساهمت الشركة في إعداد سياسات امتثال تقنية تتوافق مع أحكام قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.

ساهمت في إعداد دليل امتثال داخلي نموذجي تم اعتماده لدى عدد من الشركات الكبرى العاملة في قطاعات الخدمات والنقل، ليكون مرجعًا داخليًا لسياسات السلوك المهني والإدارة.

قدّمت الشركة استشارات خاصة تتعلق بآليات الإفصاح عن المستفيد الحقيقي وفق تعليمات دائرة مراقبة الشركات لعام 2024، وساعدت الشركات على إعداد النماذج والتقارير اللازمة حسب الأصول.

التطوع ودعم مؤسسات المجتمع المدني

انطلاقًا من إيمان شركة نصير ومشاركوه – محامون بأن رسالة المحاماة تتجاوز الدفاع عن الحقوق إلى ترسيخ مبادئ العدالة المجتمعية ودعم المؤسسات التي تسهم في بناء بيئة قانونية عادلة ومتوازنة، كرّست الشركة خلال العام المنصرم من خلال فريق العمل لديها جزءًا كبيراً من وقتها وخبراتها لخدمة مؤسسات المجتمع المدني من خلال مبادرات تطوعية واستشارات قانونية مجانية.

شاركت الشركة في ورش عمل قانونية توعوية نظّمتها مؤسسات مجتمع مدني حول موضوعات مثل الامتثال للأنظمة الضريبية، قانون العمل، وقانون الشركات ، وقدّم محامو الشركة عروضًا قانونية متخصصة استهدفت رفع وعي الشركات الناشئة ورواد الأعمال المبتدئين.

نوفمبر-2024

نظّم فريق العمل في شركة نصير ومشاركوه – محامون فعالية أسبوع مستقبل المحاماة بالعربي،
و هي مبادرة نوعية أُقيمت باللغة العربية، بالتنسيق مع نخبة من كبار القانونيين في المملكة الأردنية الهاشمية.

بهدف مناقشة واقع مهنة المحاماة في الأردن، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه المحامي الشاب، وتقديم إرشادات عملية لطلبة كليات الحقوق لمساعدتهم في رسم مسار مهني سليم ومتوازن، كما تخلّل الفعالية طرح توصيات مهنية وأكاديمية حول سُبل تمكين المحامين المبتدئين من مواكبة أبرز الممارسات القانونية العالمية وتبنّي المعايير الاحترافية في العمل القانوني المعاصر.

كان لأعضاء فريق العمل دور مهم في مناقشة أحدث مشاريع القوانين عبر القنوات الإعلامية خاصة مشروع قانون التأمين لسنة 2025 والتعليمات المتعلقة بنقل الركاب عبر التطبيقات الذكية.

كانت نصير ومشاركوه-محامون أحد أبرز المساهمين في المحتوى القانوني لدى منصة ("Lexology")، أحيث اسهمت الشركة الشركة في تزويد المنصة بمراجعات وتحليلات تشريعية تتعلق بالقوانين والتعديلات التي يتم اختيارها من قِبل فريق Lexology. وكان أبرزها: .

العقود التجارية في الأردن 2025

العقود التجارية في الأردن 2024

السرية وحماية البيانات 2022

السرية وحماية اليانات 2023

السرية وحماية البيانات 2024

كما عزّزنا ريادتنا في مجال حماية البيانات من خلال تعاوننا المستمر مع OneTrust DataGuidance في متابعة آخر التطورات خاصة في قانون حماية البيانات الشخصية الأردني.

كما استضافت الشركة عدداً من طلبة الجامعات في تخصص الحقوق، وقدّمت لهم إشرافًا قانونيًا وتدريبًا احترافيًا ركّز على القيم المهنية، الأخلاقيات القانونية، وأهمية الخدمة المجتمعية في مهنة المحاماة.

دعمت الشركة مبادرات قانونية مجتمعية تستهدف تقديم المساعدة القانونية للفئات الأقل حظًا، خصوصًا في القضايا العمالية والأسرية، بالتعاون مع مؤسسات محلية وشركاء دوليين.

قدم فريق العمل لدى نصير ومشاركوه- محامون دورات تدريبية للكوادر الإدارية والموظفين لدى عملائها خصصت لبيان أهم التعديلات القانونية التي طرأت في الآونة الأخيرة وتقديم التوصيات والحلول البديلة لأداء مهامهم بما يتوافق مع أبرز التعديلات وكيفية الحفاظ على حقوق ومصالح شركاتهم.

كان لشركة نصير ومشاركوه-محامون حضور بارز على المستوى الإقليمي والدولي.

كفاءات فريق العمل

يتميز فريق العمل لدى نصير ومشاركوه-محامون بخلفيات أكاديمية قانونية متينة إذ أن فريق العمل لدى الشركة كانوا من الطلب الحاصلين على درجاتهم الأكديمية بمرتبات شرف وحاصلين على المرتبات الثلاث الأولى في سنواتهم الجامعية ومنهم:

المحامي عمار محمد أبو عاصي
وهو حاصل على درجة
البكالوريوس من الجامعة الأردنية
بتقدير امتياز وبمعدل (3.99/4)
وقد حاز على المرتبة الأولى في
تخصص الحقوق.

الكتاب السنوي

الطلبة الحاصلون على جوائز التفوق العلمي

الاسم	الكلية / التخصص	اسم الجائزة
عمر محمد يوسف ابو طه	الأول في كلية العلوم	جائزة الأستاذ الدكتورة عبير البواب
إيمن عبد السلام عيسى المومني دعاء عدنان عبد الخالق سمارة اميمه خميس يوسف النجار	الاول على كلية الشريعة	جائزة البنك الإسلامي الأردني
راما مروان علي ندى رزان نبيل موسى ابورمان لين عصام كامل عاشور	الثاني على كلية الطب	جائزة المرحوم الدكتور أكرم الشناق
عمار محمد سليمان أبو عاصي	الأول في كلية الحقوق	جائزة المرحوم الأستاذ الدكتور محمد الحموري

المحامية رلى فراس الزيادين وحاصلة على درجة الماجستير من جامعة عمان الاهلية بمرتبة الشرف وقد حازت المرتبة الثالثة في تخصص الحقوق للعام 2024.

كما حظي البحث المقدّم لنقابة المحامين الأردنيين من قبل المحامية رلى الزيادين عضو فريق العمل لدى نصير ومشاركوه -محامون لغايات الانتقال لسجل المحامين المزاولين، بعنوان:

"الاستعارة القانونية بين النظرية والتطبيق والتحديات التلقي التشريعي في النظام لاقانوني الأردني."

بتقدير اللجنة المختصة حيث أوصت اللجنة بنشره في مجلة نقابة المحاميين الأردنيين.

تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

حرصت الشركة على تطوير منظومة إلكترونية متقدمة تضمن أعلى مستويات السرية والسلامة للبيانات والملفات. وقد جرى تعزيز هذه المنظومة بطبقات حماية متعددة، تعتمد معايير عالمية وتتيح رقابة دقيقة تمنع أي وصول غير مصرح به. وبذلك أصبحت معلومات عملائنا تُدار داخل بيئة رقمية محصّنة، تضمن موثوقية التداول وسلامة الوثائق في جميع الأوقات. تحافظ على سريّة الملفات، وتضمن سلامة البانات، ومحمية بأفضل الأدوات والممارسات المتطورة.

اعتمدت الشركة نظام أرشفة إلكترونية متكاملًا يشمل رقمنة جميع المستندات القديمة والجديدة، مع تصنيف دقيق ومنظم يسهّل البحث والاسترجاع الفوري للملفات دون الحاجة للاعتماد على النسخ الورقية. كما تقوم الشركة بأرشفة جميع الوثائق القانونية التي يتم إعدادها، مع ضمان تنظيمها بشكل دقيق داخل النظام الرقمي، وإرسال نسخ آمنة للعملاء.

طوّرت الشركة منصة إلكترونية خاصة تُحفظ عليها جميع البيانات والملفات المتعلقة بعملائنا ضمن بيئة رقمية مؤمنة ومراقَبة. وتتيح هذه المنصة لكل عميل متابعة سير قضاياه ومعاملاته خطوة بخطوة، والاطلاع على أي إجراء أو مستجد يتم إدخاله في ملفه بشكل مباشر. كما توفر المنصة خدمة الإشعارات الفورية، التي تُرسل للعميل بمجرد حدوث أي تحديث يتعلق بقضاياه أو بشركاته وملفاتها القانونية، ومواعيد الجلسات، وحالة القضايا بما يضمن له متابعة دقيقة وشفافة في كل الأوقات.

قامت الشركة بوضع سياسات وإجراءات دقيقة لتنظيم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في جميع أعمالها، مع فرض قيود صارمة تمنع إدخال أي معلومات أو بيانات تخص العملاء. يضمن هذا الإجراء الحفاظ على سرية البيانات وحمايتها وفق أفضل الممارسات القانونية والمهنية، مع الالتزام الكامل بأعلى معايير الأخلاقيات المهنية في التعامل مع المعلومات الحساسة.

الختام

وفي ختام هذا التقرير، تجدد نصير ومشاركوه - محامون التزامها بالسير نحو عامٍ أكثر قوة ورسوخًا، عام نواصل فيه الاستثمار في أدواتنا القانونية والتقنية، وتوسيع حضورنا في السوق الأردني والإقليمي، وتعزيز شراكاتنا مع المؤسسات المحلية والدولية. لقد أثبتت تجاربنا خلال العام المنصرم أن القوة القانونية لا تكمن فقط في معالجة القضايا أو تقديم الاستشارات، بل في قدرتها على بناء منظومات عمل متكاملة تُعيد تعريف الخدمة القانونية وتمنح عملاءنا قيمة مضافة تتجاوز حدود الملفات التقليدية من خلال وضع أهداف وخطة مستقبلية محكمة تركز على:

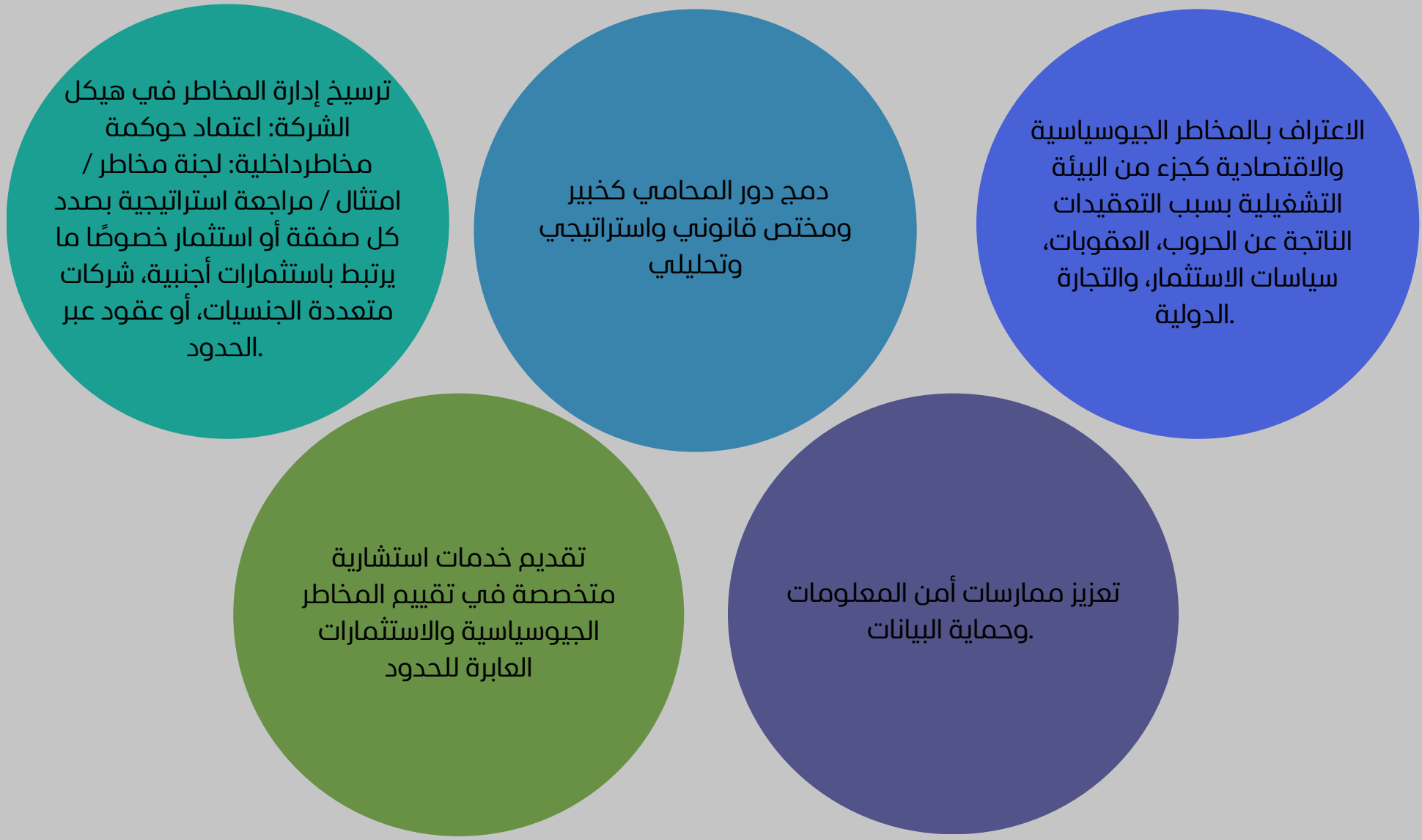

اعداد تحليلات قانونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التجارية وتغييرات تنظيم الاستثمار والقيود الدولية.

مساعدة المستثمرين المحليين والأجانب في تصميم هيكل استثماري مرن، مع وضع بنود قانونية تتماشى مع أوضاع سياسية متغيرة.

رفع جاهزية المكتب للتعامل مع قضايا إعادة الهيكلة والتحكيم والتقاضي في أوقات الأزمات

تقديم الحلول والدراسات القانونية لحماية الأصول وحقوق الدائنين، لضمان قدرة الشركات على الصمود أمام تقلبات السوق أو الأزمات الاقتصادية والتعديلات القانونية.

تفعيل لجنة مخاطِر داخلية تُقيّم كل مشروع من منظور قانوني وجيوسياسي واقتصادي، وتحدد إذا ما تستدعي بنوداً خاصة.

وضع آليات داخلية لمراقبة التغيرات التشريعية والتنظيمية المحلية والدولية، مع تحديث مستمر لمعايير الامتثال.